كولونيالية النزعة التدخلية لدى القوى الكبرى وسياقات هندسة الدولة العاجزة

The interventionist colonialism of major powers and the contexts of failed state engineering

زيدان زياني

جامعة باتنة1، الجزائر، Zidane.ziani@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال:2021/09/15 **تاريخ القبول:** 2021/10/29 **تاريخ النشر:** 2022/01/01

ملخص

تستند النزعة التدخلية، المتنامية بعد فترة الحرب الباردة، لدى القوى الكبرى في الدول العاجزة الى فرضية الملاذ الآمن للإرهاب باعتباره يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وان المجتمع الدولي تضامني تقع عليه مسؤولية اصلاح الدول العاجزة، تفترض هذه الدراسة أن التدخلات الخارجية للقوى الكبرى كولونيالية، تحركها اهداف استراتيجية باعتبار أن عجز الدولة لا يختزل في البعد الأمني. كما أن السجل الميداني لأثر هذه التدخلات يكشف على أنها تساهم في تفكيك الدول الضعيفة أكثر من بنائها وهي بذلك تعمل على استدامة تبعيتها. تحاول الدراسة اثبات هذه الفرضية بمناقشة سياق التاريخ الكولونيالي والنشأة المشوهة للدولة القومية، وسياق العولمة المكرس لتهميش وتآكل دور الدولة، الى جانب سياقين فرعيين يتصلان بالتدخل الإنساني والحرب على الإرهاب لشرعنة التدخل.

الكلمات المفتاحية: *الكولونيالية؛ النزعة التدخلية؛ انتاج الدولة العاجزة.*

Abstract:

The growing interventionist tendency after the Cold War period among the major powers in the failed states is based on the hypothesis of the safe zone for terrorism represents a threat to international peace and security, and that the international community in solidarity is responsible to reform the failed states. This study assumes that the external interventions of the major powers are colonial, driven by Strategic goals, given that the failure of the state is not reduced to the security dimension. The field record of the impact of these interventions reveals their contribution to dissociate failed states more than building them, and thus, works to sustain their dependency. The study proves this hypothesis by discussing the colonial history and the distorted emergence of the nation-state, and the context of globalization devoted to marginalize the role of the state, in addition to two contexts related to humanitarian intervention and the war on terrorism to legitimize intervention.

Keywords*: colonialism; interventionist tendency; failed state production.*

* **المؤلف المرسل: زياني زيدان،** Zidane.ziani@univ-batna.dz

مقدمة:

بدأ تشكل السياق الاستراتيجي العالمي لإنتاج الدول العاجزة من الناحية التاريخية منذ إقرار النظام الواستفالي والسعي الى تصديره عبر موجات الاحتلال الكولونيالي المتعاقبة تاريخيا، ثم تم تأكيده في مؤتمر فيينا بعد انهزام نابليون وفشل مشروعه الامبراطوري الساعي الى تصحيح مسار التاريخ ببناء نظام سياسي عالمي على أنقاض النموذج الواستفالي، الى معاهدة سايس-بيكو التي تم بموجبها تقسيم مناطق النفوذ، ذات الأهمية الاستراتيجية، بين القوى العالمية يومها (فرنسا وبريطانيا) في غياب أمريكا نتيجة لانكفائها على نفسها في إطار مبدأ العزلة الطوعية بموجب قرار مونرو. ثم استمر بعدها تحت غطاء الاصطفاف الأيديولوجي اثناء الحرب الباردة في ظل الثنائية القطبية وتدشين المرحلة االجديدة بعد نهاية الحرب الباردة التي تعبر عن الاستمرارية في كولونيالية النزعة التدخلية لكن بأدوات أكثر نفاذا وأحظر تأثيرا.

لقد تم اعتماد استراتيجيات التوسع والسيطرة في تلك الفترة وما تلاها على النزعة العسكرية بالاحتلال المباشر للأرض، تحت الشعار الحداثي رسالة التمدين واعمار الأراضي الشاغرة حيث كانت تُقاس مناطق النفوذ بالمدى الذي تبلغه قذائف المدفع. وهو ما أدى إلى نشوب حروب بين القوى الكبرى المتنافسة، ثم الى تكرار مأساة الحرب المدمرة بالنسبة لأوروبا في مناسبتين كبيرتين واقتحام أمريكا اللعبة العالمية كطرف يسعى إلى تغيير استراتيجي للوضع القائم عبر مخطط مارشال من جهة وتصميم مؤسسات النظام الدولي وفق ما فرضته نهاية الحرب العالمية الثانية ونتائجها.

بالرغم من اتسام سياق فترة الحرب الباردة بالجمود من حيث غياب الاحتكاك العسكري المباشر بين القوى الكبرى، غير أن ملامح تفكيك البنى السياسية الاستعمارية بدأت بالظهور مع اندلاع موجات التحرر وإقرار مبدأ حق تقرير المصير. وباعتماد القوى المنتصرة اثناء الحرب العالمية الثانية سياسة الاستثمار في موجات التحرر المميّزة لتلك الفترة، أدى الى ميلاد النسخة المشوهة للدول القومية (الدولة العاجزة في نسختها الأولية) وتكريس التبعية للقوى المهيمنة بعد أن استنفد الاستعمار التقليدي (decolonisation) مبررات وجوده واستمراره.

لم يصمد الاستقطاب الأيديولوجي بين الثنائية القطبية القائدة لبنية النظام الدولي، كنسق مقيد لسلوك الدول المتفرقة من حيث التحالفات السياسية والعسكرية المميزة لفترة الحرب الباردة والمنخرطة في دوامة الحروب بالوكالة، وانتهى بانهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي واعلان الانتصار غير التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية. وقد كشف الحدث عن اختلالات بنيوية عميقة "شبه مزمنة" ملازمة لمستوى الأداء الوظيفي لعدد كبير من دول كانت متسترة بالنسق الجيوستراتيجي السائد آنذاك، وهي النسخة المعبرة عن توصيف الدولة العاجزة بالشكل الذي عملت القوى الكبرى على إعادة انتاجه بهدف ضمان النفاذ إلى المناطق ذات البعد الجيوسياسي الحيوي.

كما أدى تفكك الاتحاد السوفيتي وانكماش نطاق نفوذه الى احداث فراغ جيوسياسي ملأته عبر الزمن القوة المنتصرة، فكانت موجات التدخل القائمة على استراتيجيات ثلاثة؛ الأولى تعمل على إعادة تكييف التوجهات السياسية والبنى التحتية لدول شرق أوروبا وفق التوجه النيوليبرالي، بصفته المنتصر دون حرب، وتوكيل الاتحاد الأوروبي للقيام بمهمة الدمج المتدرج لها، باعتماد القوة الناعمة كأسلوب للإقناع. والثانية؛ تعتمد "الهدم" للدول المستهدفة بالتدخل عبر توظيف" القوة الصلبة "كأسلوب للإكراه وإعادة تشكيلها من

جديد، حيث تم اعتماد خطاب التدخل الإنساني ثم الحرب على الإرهاب وأخيرا نشر مبادئ الديموقراطية لشرعنة الاحتلال. الثالثة؛ تبني موجة الثورات الملونة في المناطق المتاخمة للعمق الاستراتيجي الروسي وثورات الربيع العربي والتداعيات الناجمة عنها في إطار الهدم الذاتي الداخلي لتأزيم الوضع وتحقيق حالة من الانهاك تمهيدا للنموذج الذي أصبح وعلى مدى عقود طويلة القالب الذي صُبّت فيه وأُعِيدَ به إنتاج الدولة العاجزة المابعد كولونيالية في نسختها المنقحة المكرسة لاستدامة التبعية.

صحيح أن واقع ظاهرة العجز الدولاتي لا تحدده المتغيرات الخارجية فحسب، بل للمتغيرات الداخلية الوزن النسبي المهم في التأثير على ذلك. غير أن النسق العالمي الحالي والسياقات التاريخية، التي نشأت فيها الدولة القومية خارج المجال الأوروبي، يبرران شرعية القول بالدور الحاسم للتدخل (الغزو) الخارجي للقوى الكبرى في انتاج الدولة العاجزة واخفاقه في بناء الدولة القابلة للاستمرارية، ومن هذه الزاوية نحاول معالجة الموضوع بالبحث في أهم السياقات التي تتحرك عبرها القوى الكبرى وذلك بطرح الإشكالية التالية: **هل يؤسس تدخل القوى الخارجية لبناء دولة قابلة للاستمرارية أم يساهم في زرع معيقات مزمنة تحول دون التعافي؟**

تفترض الورقة أن تغليب البعد الأمني والنزاعات الداخلية في تحديد تصنيف الدول العاجزة وما يترتب عنه من مواقف دولية باعتماد مقاربة التدخل العسكري من شأنه أن يدفع في اتجاه هندسة واقع مركب من تناقضات سلطوية تدفع في اتجاه تكريس العجز الداخلي للدولة المستهدفة بالتدخل أكثر من التعافي منه.

نتناول الموضوع بالبحث من خلال محورين: أولا؛ السجل الميداني والتاريخي لظاهرة التدخل(لغزو) ومخرجاته. وثانيا؛ السياقات الاستراتيجية التي توظفها القوى الكبرى في نزعتها التدخلية لانتاج الدولة العاجزة.

1. السياق الكولونيالي التاريخي والنشأة المشوهة للدولة الوطنية

إن اقتران صفة العجز أو الفشل بالدول التي خضعت للاستعمار يكاد أن يأخذ سمة التلازم، ويمكن التحقق من هذا الادعاء بمراجعة الجداول السنوية لمؤشر تصنيف الدول العاجزة (FSI)الصادر من قبل صندوق دعم السلام Fund for Peace ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy؛ مما يعطي تبريرا قويا لمحاولة استكشاف أسباب العجز من خلال البحث في مدى تأثير السياق الكولونيالي على الحالة الراهنة لهذه الدول والموصوفة بالهشاشة والفشل والعجز، وفي بعض الحالات تصل إلى حد الانهيار. ويمكن الإشارة الى سببين رئيسيين لأثر السياسات الكولونيالية في تكريس ذلك.

أ.تفكيك البنى التقليدية باعتبارها وسيطا اجتماعيا وفرض قوالب النموذج الغربي الاستعماري:

لقد أوجد الإرث الاستعماري هياكل مؤسسية دخيلة على السياق المحلي، فلم تنبثق الدول المستعمرة عن عملية ممتدة عبر الزمن تعمل على توطيد المؤسسات غير الرسمية وتسوية الخلافات الناجمة، المصالح المتعرضة داخل المجتمع. وبدلا من ذلك، فقد تم فرضها من الخارج بفعل القوة العسكرية الساحقة، فالدول في معظم إنحاء إفريقيا هي في الأساس دول مصطنعة، "معلقة فوق" مجتمع ما كان أبدا ليفرزها أو يطالب بها. وهذا الطابع المصطنع لمؤسسات الدولة أدى إلى انفصالها على المجتمع. ولم يكن الهدف من هياكل الدول المصطنعة التي أنشأتها القوى الاستعمارية هو دعم التنمية الاقتصادية في الأراضي المستعمرة. وإنما خدمة المصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية.

إن الأثر العميق المترتب عن هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية بغرض إحداث تغييرات بنيوية من قبل الاحتلال آنذاك من شأنه أن يُجذِر اختلالات يصعب تجاوزها. ذلك أن التغييرات الاقتصادية والسياسية تؤدي الى احداث صدامات نفسية عميقة في فئات السكان، وأن البنى الاجتماعية نفسها تصبح في حالة زعزعة، ويشمل التغيير المتسارع جميع الميادين: الأنساق الفكرية، [...] والعمارة والبيئات الريفية التقليدية، والهياكل الحضرية. فإن كانت السيطرة الأوروبية والعمليات الاستعمارية التقليدية قد سبقت ادخال تغييرات أليمة، فإن إزالة الاستعمار تسرع من حركة التغيير الفجائي والعنيف.(جورج، 2011، ص. 367) ولم تكن الحركات التحررية قادرة على إحياء النماذج التفليدية المفككة بقدر ما اضطرت الى العمل بالنموذج الغربي المشوه الجاهز وتنفيذه بالإطار البشري المشكل كولونياليا والذي يمثل العمالة الجاهزة حينها.

قد تطرح إشكالية الاختلاف في السياسات والاستراتيجيات المتبناة من قبل القوى الكولونيالية تجاه مستعمراتها، إذ أن نظام الحكم البريطاني يقوم على مبدأ "فرق تسد" بدرجة أكبر من أي نظام آخر للحكم الاستعماري، إلى جانب اعتماده أسلوب المناطق "المغلقة" في إدارة مستعمراته. أما الاستعمار الفرنسي فكان يقوم على إذابة الهويات الوطنية مع خلق رابطة انتماء لفرنسا في مستعمراته، بالإضافة إلى الاعتماد على المركزية كنظام للحكم فيها، وهوما أدى إلى إضعاف سلطة ونفوذ الزعامات الأهلية المحلية، وتمكين النخب الموالية له. وغير أن محصلة أثر موجات الاحتلال المتعاقبة تقاربت من حيث الإبقاء على التبعية؛ ذلك أن عملية بناء الدولة تعطلت نتيجة للصراعات بين النخب المستندة إلى الولاءات التقليدية، وتلك التي تملك نزعة التوجه نحو تثبيت الولاء للمستعمر. فالتغيير الطبقي والاجتماعي في المستعمرات الإفريقية، مثلا، أدت الى تعزيز التمايزات الاجتماعية القائمة مما أوجد أزمة "عدم الاندماج الوطني" وأنشأت فجوة مزمنة بين النخب التقليدية والنخب الحديثة (الموالية للمستعمِر).(احمد إبراهيم، 2001، ص. 110) عملت القوى الكولونيالية في توظيفها لضمان استمرارية التحكم واستنزاف مقدرات الشعوب المستعمَرة.

ب.هندسة حدود سياسية استعمارية مقسمة للجماعة الواحدة ومنشأة للدولة الزبونية

يثير الأستاذ برتران بادي "Bertrand Badie" في كتابه المعنون بـ" الدولة المستوردة" تصنيف الدول الى " دول أسياد ودول زبائن" في إشارة الى التبعية المزمنة التي تعاني منها الدول الخاضعة للاستعمار بامتداد فتراته التاريخية القديمة والحديثة، لأن القوى الكولونيالية تعتبر ان خسارة دولة الزبون تؤدي الى تقليص لنفوذها الدولي، ويسبب لها اختناق داخلي.(بادي 2006، ص. 46). ينسحب هذا بشكل واضح على استماتة فرنسا في إعاقة أي مسعى وطني للتخلص من التبعية في الدول الافريقية التي خضعت لاحتلالها. ومن أهم البدائل الضامنة استمرارية النخبة المتعاونة معها في التحكم هي نسج حدود سياسية مدروسة، لذا حرصت على هندسة أقاليم سياسية برسم حدود لم تراعي فيها التوزيع الديموغرافي والنسيج الاجتماعي بقدر ما سعت لضمان النفاذ الى الموارد وإشاعة الانقسامات الداخلية.

فالحدود السياسية، التي رسمتها قوى الاستعمار، لكيانات تشكل خليطا من الجماعات الإثنية أحد العوامل التي أفرزت اضطرابات واسعة النطاق، وبات العديد من هذه الشعوب مقسما فيما بين عدد كبير من الدول. وأصبحت الكيانات السياسية الجديدة، خاصة الإفريقية منها، تتألف من مزيج غير متجانس الثقافات والتقاليد واللغات، وتسببت هذه التعددية الاثنية في كثير من الدول في فترات ما بعد الاستقلال في نشوب العديد من النزاعات الداخلية والخارجية، سواء تحت تأثير النزاعات الحدودية المزمنة التي نشبت بين عدد من

الدول (خاصة في القارة الإفريقية)، أو تحت تأثير التداخل الديموغرافي الشديد الذي اتسمت به هذه المجتمعات(أحمد إبراهيم 2001، ص. 110).

بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من اختلاف أساليب الحكم الاستعماري، إلا أن الآثار السياسية المترتبة عن تلك الأساليب أدت بشكل مباشر أو غير مباشر في تشوه عملية بناء الدولة القومية عقب موجة الاستقلال، فالتسليم بالرأي الداعم للاتجاه الذي يرى في الدولة القومية حديثة الاستقلال، بأنها مجرد "تكوينات صناعية" صممت لتلبية مصالح وطموحات مؤسسيها، تدعمه التحديات التي تواجه عملية إعادة تصميم عملية بناء هذه الدول بالشكل الذي يحقق الأهداف القومية وفي مقدمتها عملية "الاندماج الوطني" التي تستدعي التأسيس للعلاقة بين الدولة والمجتمع وفق مقاربة تبحث في العلاقة بين المصالح والوسائل المتبادلة بين الدولة والجماعات، حيث تركز على الأبعاد القانونية للعلاقة بين الجماعات والدولة دون الوقوف عند مجرد النص القانوني الذي قد لا يشهد تطبيقا في الواقع (عارف 2002، ص. 320).

2. سياق الكولونيالية الجديدة (العولمة) وتآكل الوظائف الأساسية للدولة:

يحيلنا مصطلح "الكولونيالية الجديدة" باعتباره توصيف لظاهرة العولمة الأمريكية الصبغة، الى التفريق بينه وبين مصطلح "ما بعد الكولونيالية" الذي يطلق على الفترة التي تعقب المرحلة الكولونيالية التقليدية الأوروبية الملمح. إذ أن أدبيات "المابعد" وإن كانت تدل لدى متناولها على القطيعة، فهي لا تعدو أن تكون سوى تغير في الأطراف المهيمنة وتطوير في آليات وأدوات الهيمنة مع تعميق اشكال التبعية. فمصطلح "ما بعد الكولونيالية" ليس مجرد مصطلح يدل على انتقال ميكانيكي للحكم.(لومبا 2013، ص. 28) بل في حاجة الى تجاوز التوصيف الى تقييم مرحلة ما بعد الاستقلال، وهو التقييم المفضي الى الإقرار باستدامة التبعية والاذعان في أغلب الدول التي خضعت للاحتلال. وبنهاية الحرب الباردة تكون أمريكا قد دشنت مشروع "الكولونيالية الجديدة " تحت مسمى العولمة وتشكل بذلك سياق عالمي امبريالي متشابك ومعقد في العلاقات ومتسارع في العمليات والتفاعلات.

وقد تزامن تشكل سياق العولمة مع تفكك الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية صدارة المركز العالمي للسلطة الدولية من حيث التأثير، وإن بصورة انتقالية. ورافقته تغيرات عميقة قوضت الحدود التقليدية بين المجالين الداخلي والخارجي للدول، فلم يعد لمفهوم الدولة "الفيبري " المتمحور حول "احتكار وسائل الاكراه" حضور، إذ أصبح للدولة دورا هامشيا الى جانب فواعل أخرى. مما قوض من سلطة الدولة، وصارت تتقاسم سلطاتها التي تشمل الأدوار السياسية والاجتماعية والأمنية التي تقع في صميم السيادة مع الشركات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. بحيث أصبحت الدول النامية تنظر إلى العولمة على أنها عملية عبر وطنية قمعية في جميع أنحاء العالم بسبب القواعد والأنظمة الضارة (الشروط) التي يتم فرضها عليها كجزء من عملية دمجهم في هذه العملية المستمرة لبناء اقتصاد عالمي واحد، فكانت النتيجة بالنسبة للكثيرين زيادة البؤس في مجالات الصحة والتعليم والغذاء وحتى الأمن السياسي. (Morgan 2006, p. 90) يتم ذلك تحت وطأة الهيمنة الصلبة والناعمة.

وتعتبر صياغة الإيطالي "أنطونيو غرامشي" لمفهوم "الهيمنة" باعتبارها " سلطة تتحقق من خلالها مزج الاكراه بالرضا"(لومبا 2013، ص. 53) أقرب الى فهم طبيعة التحكم في إطار الكولونيالية الجديدة. كما تنبهنا

أبحاث غالتونغ(Galtung) بصورة واضحة الى هذا الواقع انطلاقا من فرضية مفادها أن الإمبريالية لا يمكنها تحقيق كامل قدراتها إلا إذا حافظ الفاعلون الفرديون والجماعيون على بعض من نمط الانسجام من جهتي الحدود التي تفصل داخل النظام الدولي بين المركز والمحيط. وهذا الانسجام يفترض بداية لقاء نشيطا بين مصالح نخب المركز ونخب المحيط. كما انه يفترض ان تكون النزاعات بين النخب وعامة الناس نزاعات أكثر حدة في الطرف منه في امركز. وأخيرا يقضي الانسجام بان تكون مصالح شعوب المركز وشعوب الطرف مصالح تنازعية(بادي، 2006، ص. 26). ففي ظل هذا الوضع يتم هندسة إعادة انتاج الدولة العاجزة لإدامة مشروع التبعية، والانتقال بالنظام الدولي الى مرحلة الغاء المساواة والندية بين الدول من منطلق السيادة، واعتماد معايير جديدة تحدد من خلالها المكافئة والحرمان من امتيازات العولمة.

بالإضافة الى ذلك، تم ابتكار مصطلح " الحوكمة" لإعادة رسم ملامح الواقع العالمي وفق معطيات الطفرة التكنولوجية وشبكات الاتصال. فلم يعد التركيز على إعادة تعريف دور الدولة فحسب، بل بناء فضاءات للسلطة العالمية وذلك عبر شبكات معقدة في تركيبها. فالحوكمة العالمية تنطوي على تحول من التعامل مع العلاقات ما بين الدول الى التعامل مع شبكات عالمية متزايدة التعقد من التفاعلات لا بن الدول فحسب، لكن بين طيف واسع من الفواعل الدولتية وغير الدول. وتطلق الشبكات على الترتيبات غير الرسمية والتي تتسم بخاصيتين أساسيتين: الاعتماد المتبادل والتكامل(خيَّر، حمشي 2021، ص. 6). وتصنف الدول النامية في خانة الدول غير المؤهلة للانخراط في عمليتي الاعتماد المتبادل والتكامل، لذا فهي هدف للتدخل وورشة اصلاح أو هدم.

فالدول النامية التي تعاني من ضعف الدولة، والفشل، وحتى الانهيار، هي جزء من مفارقة الشمولية والاستبعاد للعولمة. في حين أن العديد منهم فاشل أو مفلس، إلا أنه يعتبر جزءًا لا يتجزأ من عملية العولمة نظرًا لأهميتها كمستودع للمواد الخام -الوقود والمعادن والمنتجات الزراعية. يُنظر إليها على أنها مناطق تجارة حرة حيث لا توجد لوائح العمل وحقوق الإنسان. إنها مجموعة من العمالة الرخيصة وفي بعض الأحيان ذات المؤهلات العالية، مما يضمن أرباحًا ضخمة للشركات عبر الوطنية. أخيرًا، يشكلون سوقًا ضخمة للمنتجات الفائضة للهيمنة الاقتصادية للنظام النيوليبرالي. ومن ناحية أخرى، فقد تم استبعادهم من مزايا العولمة بسبب انعدام الأمن الوجودي والبؤس والصراع الأهلي الذي يسود مجتمعاتهم نتيجة لتأثيرات العولمة((Morgan, 2006, p. 92). فالنظام الدولي في سياقه الحالي لا يعكس التوجه التضامني، فكان نحت مصطلح الدولة العاجزة "Failed State" للتمييز بين الدول المندمجة أو القابلة للتكيف والدول التي يتم استبعادها.

يصنف روتبرغ (Rotberg) دولة ما أنها عاجزة "حينما يستغرقها العنف الداخلي وتتوقف عن توفير الخدمات الأساسية لسكانها، وعندما تفقد حكومتها المصداقية، وتصبح طبيعة الدولة الأمة في حد ذاتها موضع مساءلة وفاقدة للشرعية في عقول وقلوب مواطنيها"(Robert. R, 2004. P1)

تحمل كنية "الدولة العاجزة" في معانيها توجيه اللوم للمجتمعات والحكومات المختلة وظيفيا في الدول النامية، وبالرغم من أن الصفة تبدو مُعبرة عن واقع، فهي تُغيب مسؤولية المصادر الخارجية التي غالبا ما يكون العجز الداخلي، لتلك الدول، دالا عن خطايا الدول التي توصف بالقوية؛ ومن هذه الخطايا، تجاهلها لإقرار حكم القانون بالتغاضي عن الرشاوى لنخب نافذة في حكومات دول الجنوب من قبل شركات متعددة الجنسيات التي تتواجد مقراتها بدول منظمة التعاون الاقتصادي، كما توفر الملاذات المالية الآمنة للمكاسب غير المشروعة للحكام الفاسدين من العالم النامي، إلى جانب استدامة الطلب على المخدرات والسلع الأخرى غير

المشروعة، مع الانخراط في تجارة مربحة في مجال الأسلحة التي تنتشر بحرية داخل مناطق النزاع في العالم(Patrick, 2007, p. 648).

ليس هذا فحسب، بل إن حجم الضغوط على النخب الحاكمة في الدول النامية يزداد أكثر فأكثر حينما تكون إزاء مواجهة الارتفاع المذهل لوتيرة التدفقات عبر الوطنية وما تفرزه تقنيات الاتصال المتطورة في ظل العولمة. ويواجه صانعو القرار في الدول النامية أجندة كثيفة ومكلفة ومتبادلة الاعتماد، تتضمن بشكل أساسي وملح: توليد النمو، واقتلاع الفقر، وبناء مؤسسات فعالة وقدرة حكومية، وسد الفجوة التكنولوجية(ناي، 2002، ص. 270). هذا الوضع يفرض على النخب الحاكمة أحد الاحتمالين، إما العمل بالأجندة المفروضة ضمن السياق المتسارع، أو تغليب الأجندة الداخلية بما يتيح لها مجالا للمناورة؛ وفي كلتا الحالتين وفي ظل العبء المضاف من قبل المؤسسات الضعيفة إلى جانب الضغوط المتزايدة للقيام بأعمال على الجبهات المختلفة، من شأنه أن يجعلهم أكثر انهماكا في ما يسميه ألبرت هيرشمان AlbertHirschman بـ"المشكلات الضاغطة" أكثر من التصدي لـ"المشكلات المختارة"(ناي 2002، ص. 274).

لا شك أن للعولمة دورا بنيويا في تسريع عملية العجز الدولتي، وذلك بما تتيحه للجماعات ما دون الدولتية من فرص الارتباط ببنية الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة وضبط الدولة، هذا الارتباط يعد قناة رافدة لتغذية النزاعات الناجمة عن الاستفادة من الإمكانات الخارجية العابرة للحدود، والمفضية إلى عجز الدولة على حد سواء، فالعولمة في هذه الحالة تفاقم من أزمة اندماج وتكيف الدول العاجزة، بل أكثر من ذلك، فهي تسمح لأجزاء منها لتصبح جزءا من "فخ" العولمة(بيترمارتين 1998، ص.ص. 41،86).

ومن منظور نسقي وظيفي في تحديد تأثير السياق العالمي المتسم بالتطور المطرد على دور الدول الضعيفة يشير إيمانويل والرشتاين E. Wallerstein إلى أن "منطق السيطرة الدولية يجعل من ظهور الدولة في الطرف ظهورا يشوبه خلل وظيفي(بادي 2006، ص. 38)" ، وهي إشارة إلى التأثير المباشر لدول المركز على دول المحيط وفق المقاربة البنيوية لمدرسة التبعية؛ بمعنى أن عجز دول المحيط ليس بسبب الضعف الذاتي بقدر ما هونتيجة مباشرة لهيمنة الدول الكبرى واستغلال ثرواتها. وفي نفس السياق، يعتبر غاندر فرانك GunderFrank "أن الدولة الطرفية هي دولة ألعوبة تحافظ على الوهم القانوني والسياسي للاستقلال الذي يجعل منه الواقع الاقتصادي مستحيلا في كل حال"(بادي 2006، ص. 39).

3. التدخل العسكري الانساني واعتماد مبدأ مسؤولية الحماية لتوسيع نطاق الوصاية الدولية

شكل تماطل المجتمع الدولي في التحرك لمنع وقوع او وقف الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا 1994 أحد أهم المحطات المروعة التي حركت الضمير الإنساني العالمي للاندفاع نحو تبني الاعمال القتالية في سبيل انقاذ الإنسانية في حالة تعرضها لانتهاكات صارخة لحقوقها. وإذا كان الهدف المتفق حوله هو " النجاح في أي حالة من حالات التدخل الإنساني عسكريا يقاس من انقاذ الأرواح التي كانت ستفقد في غياب التدخل" فإن تأخير التدخل في رواندا يمكن ادراجه في إطار الفعل القصدي لتأسيس مرجعية مقنعة لتعبئة المجتمع والرأي العام الدوليين لقبول خيار عسكرة العمل الإنساني، وبذلك تم صناعة سياق التدخل العسكري في الدول غير قادرة على الحماية الإنسانية لمواطنيها.

تم نحت مصطلح" مسؤولية الحماية" في سياق شرعنة مبدأ التدخل العسكري الانساني، وذلك بعد أن تم تجاوز الإشكال المتعلق بالسيادة كمفهوم جامد ومبدأ مطلق، واعتبارها مسؤولية في الوظائف وفي الواجبات الخارجية على حد سواء. وبالرغم من محاول مرافقة الأمم المتحدة للتطبيق السليم هذا المبدأ غير أن التطبيق الانتقائي وإساءة الاستخدام دعمت الادعاءات القائلة بأن مسؤولية الحماية ستزيد التدخلات العسكرية التعسفية، وأن الالتباس هو في عدم توافق الآراء بشأن مسألة التدخل والسعي السياسي إلى تبرير التدخل غير المأذون لبعض الدول بشكل انفرادي عندما يكون بوسع المرء الإشارة إلى الفوضى والتقاعس عن العمل في الأمم المتحدة. غير أنه وفي ضوء التجربة التاريخية المعاصرة، فإن هذه القضية تثير خلافات عميقة، بسبب الهيمنة التي تتمتع هبا القوى الإمبريالية السائدة في عالم اليوم والتي تحدد مصالحها بصفة عامة الاتجاهات الدينامية للعلاقات الدولية. (https://bit.ly/3AfW0Bl)

ومن الواضح أن النهج الجديد المراد ترسيخه من خلال مسؤولية الحماية ليس فقط التسليم بمبدأ "التدخل العسكري" في القضايا الداخلية للدول، بل الاعتراف بشرعيته بعد محاولة ضبطه من حيث الضرورة وآليات التنفيذ، ويكون مبدأ المسؤولية عن الحماية قد غير الإطار المعياري للنقاش حول التدخلات العسكرية الإنسانية من " حق التدخل" الى " واجب التدخل" ليقرر استمرارية التوجه الكولونيالي للقوى الكبرى في علاقتها بالدول الموصوفة بالعاجزة، وهو شكل من أشكال تجريد هذه الدول من وكالتها وعمل الدول المتدخِّلة كوصي.(علوان. 2016. ص. 24)

إذ يلاحظ أن هذه التدخلات كانت انتقائية؛ لأن الانتماء الديني كان هو الساس في تحديد الضحايا المزعومين لانتهاكات حقوق الانسان؛ ولا يملي هذا النوع من التدخل دائما الدواعي الإنسانية. وحتى إذا كان احترام حقوق الانسان وحماية المدنيين دافعا رئيسا للتدخل، فإنه ليس دافعه الوحيد. وكثيرا ما تكون الدوافع الإنسانية بمنزلة ورقة التوت التي تخفي وراءها مصالح سياسية توسعية. ورغبة في الهيمنة وبسط النفوذ من جانب الدول الكبرى الأقدر على التدخل سياسيا واقتصاديا وعسكريا في الدول الاخرى الأضعف منها.

تتعزز مقولة كولونيالية النزعة التدخلية لدى القوى الكبرى في الدول المشلولة(المفلسة) حسب توصيف روبرت جاكسون في كتابه "ميثاق العولمة" بداعي مسؤولية الحماية بمحاولة الإجابة عن أسئلة من قبيل " ما الذي ينبغي عمله إزاء دولة ليست راغبة في، ولا قادرة على، القيام بمهام التي تفتضيها السيادة"؟ وما الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يباشره لتصحيح الأحوال الداخلية غير المتمدنة للدول المفلسة؟ وتكون الإجابة بضرورة تحمل الدول الناجحة المسؤولية الثقيلة المتمثلة في اصلاح الدول المفلسة عن طريق التدخل العسكري وتولي امورها لفترة من الزمن. وهذه عملية اصلاح معكوسة لظاهرة الوصاية الدولية. ومن هنا يمكن القول بتمديد العمل بمبدأ الوصاية الوارد في ميثاق الأمم المتحدة المادة الثالثة والسبعين منه، حيث أقر بـ" مسؤوليات دول معينة أعضاء الأمم المتحدة عن إدارة مناطق لم تصل شعوبها المستوى الكامل من الحكم الذاتي" وعن الاعتراف بـ "المبدأ الذي يقول إن مصالح سكان هذه الأقاليم هي الأهم"، وعن " واجب تحسين...ظروف حياة سكان هذه الأقاليم بوصفه وديعة مقدسة"(جاكسون، 2003، ص.، ص. 533، 570).

اصطدم سياق التدخل العسكري الإنساني بجملة من الاعتراضات دفعته الى تراجع جاذبيته في التوظيف التعبوي. من قبيل، لماذا يتم تفضيل اللجوء الى استخدام القوة العسكرية كاستجابة للنداء الإنساني على واجب المساعدة باستخدام الموارد المالية التي تلتهما العملية العسكرية، مثل الالتزام بمكافحة الأمراض التي

تفتك بملايين الأشخاص في الدول العاجزة؟ إذا كان الهدف انقاذ أكبر عدد ممكن من الأشخاص. كما أن اللجوء للتدخل في المناطق التي تعاني من نزاعات داخلية وحروب أهلية يضع المسؤولية السياسية على المحك، إذ كيف يتم تبرير تعريض جنود الدولة المتدخلة لخطر الموت لاعتبارات الانسانية لا صلة لها بالمصلحة القومية وهوما يخالف عقد الخدمة العسكرية.

لقد عمدت أمريكا لسحب قواتها من الصومال تحت ضغط الرأي العام الداخلي نتيجة سحل جنود أمريكيين بعد قتل في شوارع مقديشو، في صورة إعلامية صادمة رغم الوضع الإنساني الكارثي في ظل دولة منهارة بالصومال. فسقطت بذلك فرضية تضامن المجتمع الدولي باعتباره اتحادا خيريا المتبناة من قبل المدرسة الأنجليزية، وصمدت المقاربة الواقعية الصراعية فكانت احداث 9/11 اللحظة المناسبة لانبثاق سياق، الحرب على الإرهاب، جديد يعضد السلوك الكولونيالي الجديد.

4. سياق الحرب على الإرهاب وتذويت حتمية التدخل والقمع

يتبنى الاتجاه البنائي وعلى رأسهم "الكسندر ونت" مبدأ فوقية الأفكار على المصالح والقوة ويشددون على أهمية اللغة والخطاب في تشكل الواقع والهويات. فهم يحللون ظاهرة الارهاب والدول العاجزة والتدخل العسكري الخارجي ضمن مساق التشكل والتدويت، بالاعتماد على القوة الاعلامية في بناء خطاب يتدرج عبر مراحل ثلاثة، الانبثاق والانتشار ثم التذويت لظاهرة الارهاب وعلاقته بالدولة العاجزة لتبرير القمع خارج القانون. يتم ذلك في إطار الثقافة الهوبزية للفوضى الدولية(ونت، 2005، ص، ص. 343،384). لذا يمكن اعتبار «الارهاب صناعة" وأن الانخراط في الحرب ضده مسار لتنفيذ اجندة توسعية ضمن مشروع كولونيالي جديد تعمل القوى الكبرى على تحقيقه.

ورغم ان النقاشات حول كيفية الرد على إخفاقات الدولة العاجزة أدت إلى توتر علاقات التحالف. إلا أن البعد الأمني مثّل مشكلة مركزية مع الدول العاجزة، بحيث تركزت المناقشات على تأثير الاهتزاز الأمني نتيجة تدفق اللاجئين؛ وتجارة المخدرات، وانتشار المرض ودعم وتسهيل الإرهاب. وقد حظي ارتباط الرد بالتدخل العسكري حينما تم اقتران الإرهاب بالدول العاجزة بتأكيد جديد عندما لجأ أسامة بن لادن إلى أفغانستان. بعد خمس سنوات من هجمات 11 سبتمبر، هناك تشكل الرأي السائد والذي مفاده أن الدول الفاشلة تدعم الإرهاب وتسهله.(https://bit.ly/2Xolzl2)

فقد شكلت أحداث 9/11 المرجعية الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في بناء خطاب تعبوي قوي لتنفيذ اجندة توسعية تحت مسمى "مكافحة الارهاب" وتدشين مرحلة كولونيالية جديدة تُستباح فيها أدوات القمع والتدمير، بدأ بأفغانستان مرورا بالعراق وسوريا الى ليبيا لإعادة صياغة المنطقة وفق مقتضيات استمرار المصالح القومية للقوى المتدخلة. فالتحلل الأمريكي من مسؤولية إدارة الشأن الدولي من موقع المهيمن بعد نهاية الحرب الباردة دفعها الى تبني دور الضحية أمام تحدي الارهاب واشكالية الحروب اللاتماثلية لتبرير الاستعمال المفرط للقوة العسكرية وادامة حالة الفوضى. وبالتالي تصميم السياق الدولي المؤسس للنزعة التدخلية في هندسة الدول العاجزة.

وإذا كانت الجروب الحالية تدار كحروب قمع للإرهاب، من قبل "دول ليبرالية" غير أن ذلك ليس سوى مظهر مؤقت. وما الصورة هذه سوى ما صنعه الجهد الإعلامي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي يجبر

حلفاءها أن يعبروا عن تضامنهم بعبارات غربية وحتى محالة، تماثل الرؤية الأمريكية الى العالم الخارجي.[...] وبما أن الارهاب ليس خصما، إنما مجرد شكل للعنف السياسي، فإن اخماده ليس هدفا سياسيا قادرا على أن ينتهي بنصر وسلام.(آلان، 2005، ص. 19).

يعبر "نعوم تشومسكي" عن كلمة "الارهاب" بأنها مثال فذ على امتهان السياسة للغة أو على امتهان اللغة لأغراض السياسة، فالكلمة أصبحت مسطحة ممصوصة القوام، تحمل الشتائم والتهم الخسيسة من احتقار، ويستخدمها من سطحوها لتنفث شحنة من الازدراء لخصومهم[...] فكلمة "الارهاب" كما اصبحت رائجة تستخدم سلاحا في القمع الفكري، مهمته تجريم الضعيف إذا لجأ لاستخدام ما يتيسر له من القوة لمحاولة درء الظلم الواقع عليه، بينما يعتبر استخدام الأقوياء للقوة الفائقة والغاشمة " اقرار للقانون والنظام"(تشومسكي، 1990، ص. 7). وهذا التوصيف يحيل النقاش الى اشكالية "ازدواجية المعايير" في تقدير السلوك الارهابي المهدد للأمن والسلم الدوليين او المتسبب في وقوع مجازر في حق الانسانية من قبيل عدد الضحايا الذين سقطوا جراء الغزو الأمريكي لأفغانستان، تحت مسمى محاربة الارهاب المتطرف، وبعد عقدين من الزمن والدمار الهائل الذي خلفته أبرمت اتفاقا تم بموجبه الانسحاب الأمريكي من أفغانستان شهر أوت من عام 2021 وتسليم الحكم للطالبان المصنفة كحركة ارهابية.

تفيد التقارير الاحصائية أن عدد ضحايا الحرب على الارهاب فاق 36300 (https://bit.ly/3AdmPGd) في مدة عقدين من الزمن في حين لم تفقد أمريكا في حادثة البرجين عام 2001 أقل من 3000 ضحية. وهو ما ينفي صفة التناسبية كاحد أهم الشروط المقيدة لمدى شرعية التدخل حسب الاتجاه التضامني الذي يتبنى فكرة الحرب العادلة. وإذا كانت نتيجة الحرب على الارهاب لا تنتهي بالحسم من خلال معادلة رابح/ خاسر والمدة الزمنية التي يمكن تقديرها، فإن خيار القوى الكبرى بالتدخل في الدول العاجزة هو بمثابة شرعنة السلوك الكولونيالي للنزعة التدخلية لديها بهدف اعادة رسم معالم مناطق النفوذ وفق ما تفتضيه معطيات النسق الدولي ومنطق توزيع القوة الجديد أكثر منه ملاحقة الارهاب في ملاذاته الآمنة كما يروج له.

لم تصمد الفرضية المركزية المؤسسة لتبرير النزعة التدخلية لدى القوى الكبرى في الدول العاجزة باعتبار هذه الاخيرة حاضنة وملاذا آمنا للإرهاب. ذلك أن المعطيات الميدانية تفيد بأن مساحة الحرية في النشاط والحركة الذي تتمتع به الدول الديمقراطية (فرنسا، بريطانيا، اسبانيا مثلا) تجعلها دولا قابلة لأن تكون ملاذا للحركات المتطرفة، إذ تفيد الارقام الاحصائية المتداولة اعلاميا أن أكبر عدد من المتطرفين المنخرطين في "داعش" والنشطة في العراق وبلاد الشام انتقلت من فرنسا للمنطقة. ففي مقال بعنوان "خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الارهاب: نحو تحدي الحكمة السائدة"(هبير، 2020، ص، ص. 97،117) بين الكاتب من خلاله أنه ليس هناك أي علاقة سببية بين الدول العاجزة والارهاب الدولي، وأن التأكيد قدرة الحكم الديموقراطي على الدفع نحو التقليل من حدة الارهاب تأكيد مبالغ فيه، إن لم يكن غير دقيق.

حتى وإن سلمنا بأن الدمقرطة القسرية تساهم في التعافي من العجز وعنصر حاسم في بناء الدولة المستقرة، كما يسوق له أصحاب النزعة التدخلية العسكرية، غير أن الجيوش تحمي ولا تبنى الديمقراطيات. وأن السياق الاستراتيجي لتحرك القوى الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة قائم على مبدأ التفكيك الداخلي للدول المارقة وفق التصنيف الذي أطلقه الرئيس الأمريكي " بوش الابن". لذا لم تكن كلا من العراق وسوريا وليبيا

ضمن تصنيف الدول العاجزة وفق مؤشر (FSI) لكنها تحولت الى دول شبه منهارة بعد التدخل العسكري الخارجي للقوى الكبرى فيها طيلة عقدين من الزمن منذ 2011.

الخاتمة:

يتم تسويق التهديد الذي تمثله الدولة العاجزة، بعد حصر سماتها في أنها الحاضنة المثالية للإرهاب الدولي، على أنه تهديد عالمي جدي. وأن الدور السياسي والأخلاقي للمجتمع الدولي، ممثلا في القوى الكبرى، هو التدخل العسكري لمنع التهديد وتجاوز أسباب العجز من منطلق مسؤولية الحماية وإعادة بناء الدولة عبر تعزيز التحول الديمقراطي. غير أن الدراسة تخالف الأطروحة المروجة من عدة جوانب.

تفيد المؤشرات المعتمدة في تصنيف الدول العاجزة بأن ظاهرة العجز والفشل مركبة العوامل: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وامنية، وبالتالي فإن تغليب البعد الأمني في التصنيف يؤكد فرضية الانتقائية لتغذية الدعاية التعبوية.

وأن الإقرار بالتدخل العسكري الإنساني محاولة لإضفاء البعد المعياري (الاخلاقي) على سلوك القوى الكبرى المتدخلة بهدف شرعنة المسعى. ذلك أن المجتمع الدولي ليست اتحادا خيريا وأن التضامن الدولي تحكمه المصالح القومية الاستراتيجية للدول، حسب الطرح الواقعي.

بالطبع، يمكن قبول فكرة عدم قدرة الدولة العاجزة على التكيف والاندماج في سياق منظومة العولمة، لكن هذا لا يبرر النزعة العسكرية لدى القوى الكبرى في تدخلاتها، فالآليات السلمية أقرب الى الفعالية في تجاوز الفشل، غير أن ذلك لم يتحقق. لأن الأهداف الاستراتيجية للتدخل تدفع في اتجاه استدامة التبعية.

كما أن السيرورة التاريخية للحقب الكولونيالية ترجح فرضية المسؤولية التاريخية في انتاج الدولة العاجزة التي تقع على عاتق دول الاحتلال أكثر من المتغيرات الداخلية للدولة القومية صنيعة القوى الكبرى. و أن التدخلات الراهنة في العراق، وأفغانستان، وسوريا، وليبيا كلها تؤكد توصيف النزعة التدخلية لدى الكبرى حاليا بالكولونيالية الجديدة، وأنها تكرس الشلل والعجز في واقع الدولة المستهدفة بالتدخل أكثر من المساهمة في تعافيها.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1.أحمد إبراهيم، م. (2001). الحروب الأهلية في إفريقيا. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

2.آنيا. ل. (2013). الكولونيالية وما بعدها، ترجمة: باسل ا. دمشق: دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر.

3.ألان. جـ. (2005) . امبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة الهيمن الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: غازي. ب. بيروت: دار الفارابي.

4.ألكسندر. و. (2005). النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي. الرياض: الملك سعود.

5.برتران. ب. (2006). الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي، ترجمة: شوقي الدويهي. بيروت: دار الفارابي.

6.جوزيف، ن، جون، د، د. (2002). الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة: محمد شريف الطرح. المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.

7.جورج، ق. (2011). تاريخ أوروبا وبناء اسطورة الغرب، ترجمة: د. رلى ذبيان. بيروت: دار الفارابي.

8.هانس، ب، هارلد، ش. (1998). ترجمة عدنان عباس علي فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

9.روبرت، ج. (2003). ميثاق العولمة: سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، ترجمة: فاضل جكتر. الرياض: مكتبة العبيكان.

10.نصر، م، ع. (2002). ابستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

11.نعوم، ت. (1990). الإرهاب الدولي: الأسطورة والواقع، ترجمة: لبني صبري. القاهرة: سينا للنشر.

المقالات:

1.ايدن. هـ. (2020). خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الارهاب: نحو تحدي الحكمة السائدة، ترجمة حمشي. م. الدوحة. مجلة سياسات عربية. العدد 44.

2.علوان. م. (2016). مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني. الدوحة. مجلة سياسات عربية. العدد 23.

3.شهرزاد.خ. حمشي. م.(2021). الحوكمة العالمية والسلطة الخاصة: دروس منسية من حوكمة الصحة العالمية زمن جائحة كورونا. جامعة باتنة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.

التقارير:

1.التقرير الأوروبي حول التنمية 2009، "**التغلب على الهشاشة في إفريقيا:** صياغة نهج أوروبي جديد"، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة.

2.تقرير الأمين العام (63/677) A/)، الجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الجلسة العامة 99. يوليه 2009. (https://bit.ly/3AfW0Bl)

باللغة الأجنبية:

1.Morgan E, Conteh. (2006). Globalization. State Failure. And Collective Violence: The Case Of Sierra Leone. International Journal of Peace Studies. Volume 11. Number 2.

2.Patrick, S. "Failed" States and Global Security: Empirical Questions and Policy Dilemmas, **International Studies Review** (2007) 9.
https://bit.ly/3AdmPGd

3. Anna, S & David, T. The misleading problem of failed states: a 'socio-geography' of terrorism in the post-9/11 era. Third World Quarterly, Vol. 28, No. 2, 2007. (https://bit.ly/2Xolzl2).

4.Robert, R. (2004). When States Fail, causes and onsequences, (Princeton University Press, New ersey).